

محافظه القاهره
حي روض الفرج
منطقه الاسكان—اداره الطرق

كراسه الشروط والمواصفات الفنية فى المناقصه المحدوده لعملية
اعمال الرصف العاجله

حي روض الفرج التابع للمنطقه الشماليه بمحافظه القاهره للعام
المالي ٢٠٢١ / ٢٠٢٢

جلسه يوم الاٰحده ٢٠٢٢ / ١١٠ المرفق

مكان الانعقاد اداره التعاقدات بـحي روض الفرج

العنوان / ٤٢ ش شبرا مبني مجمع الاحياء بالمنطقه الشماليه
الدور العاشر — اداره التعاقدات

ثمن الكراسه / ٢٩٩ جنيها طبقاً للماده ٣٦ من اللائمه التنفيذيه
لقانون تنظيم التعاقدات



المحاسبين / عبد الحميد ابو العزم

مدير منطقه الاسكان
أحمد أميل

مدير الطرق

شروط خاصة

١- تخضع العمليه المزعمع التعاقد بشانها للاحكم والاجراءات المنصوص بقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العالمه الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولاتحته التنفيذية الصادر بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ والقانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٥ بشان تفصيل المنتجات المصريه في العقود الحكومية ولاتحته التنفيذية الصدره بقرار وزير التجارة والصناعة رقم ٦٥٦ لسنة ٢٠١٥

وفيما لم يرد نص خاص في القانونين سالف الذكر ولاتحتها التنفيذية وكذلك فيما لم يرد به نص في كل من شروط كراسه الشروط والمواصفات التي يحق للهي تعديلها في المواعيد وبالاجراءات المنصوص عليها بالساده ١٩ من قانون تنظيم التعاقدات سالف الذكر وشروط العقد لمزمع ابرامه تطبق الاحكام والقواعد المنصوص عليها بالقوانين ولوائح والقرارات الاداريه ذات الصلة بموضوع المناقصه محل التعاقد

٢- يتم اعداد العطاءات المقدمه تلحى وتسليمها بما يتوافق واحكام المادة ٢٣ من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العالمه المشار اليه والمواد ارقام ٤٨ و٤٧ و٤٦ و٤٥ و٤٤ و٤٣ من لاتحتها التنفيذية

٣- تكون العطاءات المقدمه من أصحابها او من يفرضونه في تقديمها ساريه لمده تسعين يوماً تبدأ من تاريخ فتح المظاريف الفنية وعلى ان يتم البت والاخطر بالترسيه قبل مده سريان هذه العطاءات ،فإذا تعذر ذلك ، تلتزم اداره التعاقدات بالهي العرض على السلطة المختصه بالاسباب التي ادت الى التأخير ، وافتراض المده المطلوبه مدها للانتهاء من اجراءات الترسـيـه ، وفي حال موافقـهـ السلطةـ المختصـهـ علىـ هـذـهـ المـدـهـ ، يتم اخطـارـ مـقـدمـيـ العـطـاءـاتـ كتابـهـ لمـدـ سـريـانـ عـطـاءـاتـ لهمـ لهـذـهـ المـدـهـ ، وكـذـاـ مدـ صـلاـحـيـهـ التـامـينـ المؤـقـتـ ، علىـ انـ يتمـ ذلكـ كـاهـ قبلـ تاريخـ اـنـتـهـاءـ مـدـ سـريـانـ العـطـاءـاتـ بـخـمـسـهـ عـشـرـ يـومـاـ ويـسـتـبعـدـ كـلـ عـطـاءـ لمـ يـقـبـلـ صـاحـبـهـ مـدـ سـريـانـ عـطـاءـهـ كتابـهـ ، وـيرـدـ اليـهـ تـامـيـنـهـ فـورـ اـنـتـهـاءـ مـدـ سـريـانـ العـطـاءـ

٤- يكون التعاقد بالنسبة للمشروعات الاستثماريه المدرجه بالخطه في حدود التكاليف الكليه المعتمده على ان يتم الصرف في حدود الامتدادات المالية المقدرة وذلك كله بما يتوافق احكام المادة (١١) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العالمه المشار اليها

٥- يلتزم صاحب كل عطاء بسداد التامين مرفقاً قدره (٢٠٠٠) جنيهـاـ بـسـدـدـ باـحـدىـ الصـورـ المنـصـوصـ علىـهاـ بـالـمـادـهـ (٣١)ـ منـ الـاـنـاـحـهـ التـنـفـيـذـيـهـ لـقـاـنـوـنـ تـنـظـيـمـ التـعـاـقـدـاتـ التيـ تـبـرـمـهاـ الجـهـاتـ العـالـمـهـ الصـادـرـ بـالـقـاـنـوـنـ رقمـ ١٨٢ـ لـسـنـةـ ٢٠١٨ـ وـيـجـبـ انـ يـكـونـ هـذـاـ التـامـيـنـ صـالـحاـ لـمـدـ ثـلـاثـيـنـ يـوـمـاـ بـعـدـ اـنـتـهـاءـ مـدـ سـريـانـ العـطـاءـ ، اوـ تـارـيخـ اـنـتـهـاءـ مـدـ سـريـانـ العـطـاءـ ، وـقـاـبـلـ لـلـتجـديـدـ دـوـنـ الرـجـوعـ إـلـىـ مـقـدـمـ العـطـاءـ ، عـلـىـ انـ تـطبـقـ اـحـكـامـ المـادـهـ ٢٢ـ مـنـ قـاـنـوـنـ سـالـفـ الذـكـرـ بـالـنـسـبـهـ لـالـمـسـاقـيـهـ بـالـتـامـيـنـ المؤـقـتـ المشـارـ اليـهـ ، عـلـىـ انـ يـكـمـلـ صـاحـبـ العـطـاءـ النـلـازـ خـلـلـ عـشـرـهـ يـوـمـاـ عـلـىـ تـبـداـ مـنـ الـيـوـمـ التـالـيـ لـاـخـطـارـ بـتـبـولـ عـطـاءـ التـامـيـنـ المؤـقـتـ إـلـىـ مـاـ يـعادـلـ نـسـبـهـ (٥٥%)ـ مـنـ قـيـمةـ العـقـدـ كـتـامـيـنـ نـهـائـيـ

٦- تلغى المذكرة طبقاً للأسباب والاحكام والإجراءات المنصوص عليها بالمادة ٣٧ من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ، والمادة ٧٧ من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور

٧- يتلزم المقاول بتنفيذ العقد طبقاً لما اشتمل عليه وبطريقه تتفق مع ما يوجهه حسن النية خلال الميعاد المنصوص عليه في العقد المزمع ابرامه ، وفي حال تأخره اثناء تنفيذ العقد عن الميعاد المحدد سلفاً تطبق الاحكام المنصوص عليها بالمادة ٤٨ من قانون تنظيم التعاقدات المشار اليه ، والمادة ٩٨ من لائحته التنفيذية

٨- يكون النسخ الوجوبى للعقد المزمع ابرامه بما يتوافق واحكام المادة ٥٠ من قانون تنظيم التعاقدات المشار اليه ، والمادة ١٠٠ من لائحته التنفيذية

٩- يجوز للحى فسخ العقد المزمع ابرامه او تنفيذه على حساب المقاول المتعاقد طبقاً للاحكم والاجراءات المنصوص عليها بالمادة ٥١ من قانون تنظيم التعاقدات المشار اليه ، والمادة ١٠١ من لائحته التنفيذية

١٠- يحظر على مقدمى العطاءات التقدم بالذات او بالشركة مع الغير باكثر بحصه لاسعى له بالتأثير فى اتخاذ قرار ذى صله بالعطاء لعمليه واحدة وفي حالة مخالفه الحظر المذكور تطبق الاحكام المنصوص عليها بالمادة ٣٣ من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة المشار اليه والمادة ٨٣ من لائحته التنفيذية

١١- يتلزم صاحب العطاء او من يفوضه ان يضمن المظروف الفنى كافة البيانات والمستندات المنصوص عليها بالمادة ٤٩ من اللائحة التنفيذية سالفه التكر ، كما يتلزم ايضاً بالاشتراءات الخاصة باعداد مظروفه المالى ، وعلى ان يتضمن الاخير كافة البيانات والمستندات طبقاً للاحكم المنصوص عليها بالمانعين رقمى ٥١,٥٣ من لائحة المشار اليها

١٢- يتلزم المقاول بجميع الشروط والمواصفات الفنية الخاصة بعملية الرصف تصديلاً بقراره المواصفات المرفقة بقراره الشروط والتى تم اعدادها بما يتوافق لاحكام المادة ١٩ من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة المشار اليها والمانعين رقمى ٣٣,٣٤ من لائحته التنفيذية

١٣- يتم التعامل مع الشكوى المقدمه من ذوى الشان فى ضوء الاحكام والاجراءات المنصوص عليها بالمادة ٥ من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة المشار اليه والمادة ٦ من لائحته التنفيذية ، ويكون لصاحب العطاءات المستبعده الذين تم اخطارهم بسباب الاستبعاد بالطرق المقرره قانوناً حق النقض بشكواها كتابه خلال سبعة ايام من اليوم التالي لاخطرارهم بقرار لجان لجنة المختصه المعتمده من السلطة المختصه

١٤- يقر المقاول او الشركة التي يرسو عليها العطاء انه على علم بالعمليه بما ينافي الجهات

١٥- للحى ان يعدل العقد المزمع لبرامه بازياده او النقص وبما لا يجاوز (٢٥%) من كمية كل بند طبقاً للضوابط الواردة بكل من المادة ٤٦ من قانون تنظيم التعاقدات المشار اليه والمادة ٩٦ من لائحته التنفيذية

٢٠٢١
الباحث العبر الدجيمى والفنى

صدير منظمه لإسكان
٢٠٢١
أحمد

مدير لطريق
حسين

١٦- يتلزم المقاول بتنفيذ محل التعاقد في الميعاد المحدد بالعقد المزمع ابرامه وعليه اتباع جميع القوانين واللوائح الحكومية والمحليه ذات الصله بتنفيذ موضوع التعاقد ، كما يكون مسؤولا عن حفظ النظم بموقع العمل وتنفيذ اوامر الجهة الاداريه بابعاد كل من يهمل ، او يرفض تنفيذ التعليمات ، او يحاول الغش او يخالف ذلك

يتلزم ايضاً بأخذ كل ما يكفل من الاصدابات او الحوادث الوفاء للعمال او اي شخص اخر او الاضرار بمتلكات الدولة او الافراد ، وتعتبر مسؤوليته في هذه الحالات مباشرة دون تدخل للجهة الاداريه وعليه ان يتحري بنفسه طبيعة الاعمال وعمل كل مايلزم لذلك من اختبارات وغيرها لذلك من صلاحيه المواصلات والرسومات والتصصيمات المعتمده وعليه اخطار الجهة الاداريه في الوقت المناسب بلاحظته عليها ويكون مسؤولاً تبعاً لذلك عن صحة وسلامه جميع ماورد بها كما لو مقدمه منه

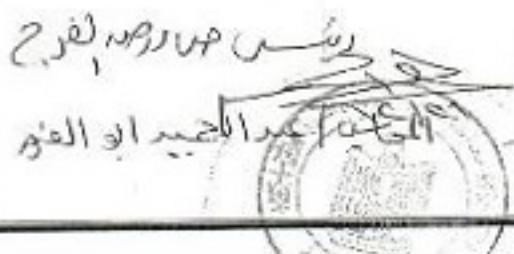
وفي حالة اخلاله بذلك الالتزامات يكون للحق في اتخاذ الاجراءات المنصوص عليها يلتلون تنظيم التعاقدات المشار اليه ولائحة التنفيذ

١٧- تلزم الشركة بتواجدها في نوابي متخصص في مجال العمليه ويكون مسؤول مسؤوليه كامله عن اعمال التنفيذ ويجوز للسلطة المختصه او من تفوضه ان تصدر قرار بتوكيله من تراه مناسباً من ذوى الخبره بالجهه الاداريه لإدارة العقد في العمليه محل التعاقد على النحو الذي يتوافق واحكام المادة ٨٧ من اللائحة التنفيذية لتنظيم التعاقدات المشار اليه

١٨- يتلزم المقاول بان يتحري بنفسه طبيعة الاعمال وعمل كل ما يلزم لذلك من اختبارات والجسات وغيرها للذكك من صلاحيه المواصلات الفنية والرسومات الهندسية والتصصيمات المعتمده ، وعليه اخطار اداره التعاقدات في الوقت المناسب بلاحظاته عليها ويكون مسؤولاً تبعاً لذلك عن صحة وسلامه جميع ماورد بها كما لو كانت مقدمه ، على ان يتحمل التكاليف المالية لهذه الاعمال دون ان يكون له حق الرجوع للجهه الاداريه للمطالبه باستردادها

١٩- يجب الالتزام بالحكم الشروط الفنية المنصوص عليها بكراسه الشروط وبنود عقد المقاول المزمع ابرامه بين الحق ومن ترسوا عليه النافذه ، بالإضافة الى كلية الشروط المالية والاداريه والقانونيه الأخرى والتي تحكم بعضها بعضها ويقع على اداره مختصه تابعه مدى الالتزام بهذه الشروط من عدمه في ضوء سلطتها واختصاصاتها المقررة قانون

٢٠- يكون التعامل مع جميع المواد والمقويات المعتمدة والقطع والأنواع والآلات التي تكون قد استحضرت بمعرفه المتعلقة لمنطقة العمل ، او على الأرض المشغولة بمعرفته بقصد استعمالها في تنفيذ محل العقد بما يتطلبه مع احكام المادة ١٠٦ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات المشار اليه كما يتبع شأن تشكيل لجان فحص الاصناف المردة ومتابعته وردها واستلامها وفحصها واعداد التقارير الفنية الخاصة بها ما نصت عليه المواد رقم ١١٣، ١١٢، ١١١، ١١٠، ١٠٩، ١٠٨، ١٠٧ من ذات اللائحة التنفيذية سالفه الذكر من احكام واجراءات



مدبر الطرق
مدير منظمه لاسكان
اميل احمد

مدبر الطرق
مساهم

١١- يصرف الحق للمقاول نفعاً تحت الحساب في ضوء الأحكام والنسب المنصوص عليها بالمادة ٤٥ من قانون تنظيم التعاقد المشار إليه، والمادة ٩٢ من لائحة التنفيذ، وبعد اتمام الاستلام المزمع يرد للمقاول المتعهد - اذا لم توجد قبله مطالبات للجهة المتعاقدة او لا يهم جهه اداريه اخرى - ما زاد من قيمة التأمين النهائي على النسبة المحددة من قيمة الاعمال التي تمت فعلاً ويحتفظ الحق المتعهد بهذه النسبة لحين انتهاء هذه الحسمان واتمام الاستلام النهائي

و عند اتمام الاستلام النهائي يدفع المتعاهد مع الحق لتنفيذ العملية موضوع التعاقد ما قد يكون مستحثلاً له من مبالغ ويرد اليه التأمين النهائي او ما تبقى منه

١٢- الاسعار تشمل القيمة المضافة

١٣- جميع المكونات الداخلية في بند العقد مكونات محلية بنسبة ١٠٠%

١٤- بند المقابلة التي بها توقيع فقط يتم التوريد بباعاً حسب الاحتياج الفعلى للعملية

١٥- هذه التغفيضات العمليه تقتصر على بند العقد الموقعة خالي من المواقع بعد اقصى ٢٠٢٢/٦/٣٠

١٦- فيما عدا البند المتغير (السيادي) الاسعار المقدمة ثابتة مده سريان العقد ولا يقبل اي زيادة في الاسعار لابى بند

١٧- تتحمل الشركه المنفذ هذه المقابلة القائم بالتنفيذ بكلفة اتعاب الجهة المشكله من استئنافه كلية الهندسه والتي تقوم باستلام الاعمال وذلك طبقاً لقرار السيد الكتور / محافظ القاهرة

١٨- يتم وضع اسعار البند الذي لا يوجد بها كميات يسرع الفتح الواحد ولا تتحسب اسعار هذه البند ضمن المبلغ الاجمالى للعطاء

١٩- يتلزم المتعاهد بماورد بكراسه الشروط والمواصفات الذي يحق للحق طلب التعاقد تعديلاً في المواعيد وبالاجراءات المنصوص عليها بالمادة ١٩ من قانون تنظيم التعاقدات سالف الذكر، كما يتلزم بقبول عرض مفتوح العقد المزمع ابرامه بعد انترسيه وقبل ذرائعه على ذاره القوى المختصة بمجلس الدولة للمراجعة وقبول ما تنتهي اليه للمراجعة وقبول ما تنتهي اليه تلك المراجعة من تعديلات

٢٠- مكان التعاقد يكون بالحق في ادارة التعاقدات بالحق روض الفرج (الشون السيادي) وسيتم الاخطار بمواعيد جلسات افتتاح المطاراتيف المالية والفنى عن طريق الشون المالية بالحق باحد الوسائل المنصوص عليها بقانون تنظيم المشار إليه ولائحة التنفيذ

٢١- يجب ان يحدد العقاول عنوان المرسلات الخاصة به واسم الشخص المسؤول وتركيل يفيد صحة التعامل معه ورقم التليفون والفاكس والبريد الالكتروني

رسالة رقم: ٢٠٢٢/٦/٣٠
لفرج
الحق

مدبر منطقة إسکان
الوكيل المساعد للطيران والازم
امان

مدبر الطرق
محمد